ما تجاذَبَهُ الإعرابُ والبناءُ من الأسماء المُبْهَمَة

د. حسان بن عبد الله الغنيمان
قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب
جامعة الملك سعود

ما تجاذَبَهُ الإعرابُ والبناءُ من الأسماء المُبْهَمَة

د. حسان بن عبد الله الغنيمان

قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب
جامعة الملك سعود

تاريخ تقديم البحث: ٣/ ٥/ ١٤٤١هـ تاريخ قبول البحث: ١٦/٧/ ١٤٤١هـ

ملخص الدراسة:

الأسماء المبهمة هي أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وهي مبنيَّةٌ؛ لمشابهتها الحرف، إما معنى وإما وضعاً وإما افتقاراً ، كما هو شأن كل حرف.

وقد رأى العلماء – حينما استقرأوا كلام العرب – أن مثنى الأسماء المبهمة مثل: "ذان" و"اللذان" وبعض جموع الأسماء الموصولة كـ"الَّذِينَ" و"اللائِينَ" وردت على صورة المُعْرَب؛ ولذا اختلفوا في حكمها بين البناء والإعراب، فذهب جمهور العلماء إلى أنها مبنيَّةٌ، واستدلوا بأدلة نقليَّة وعقليَّة تُظْهِرُ قوَّةَ رأيهم، وذهب فريق من العلماء إلى أنها مُعْرَبة، وساقوا أدلة تؤيِّد رأيهم. وكان لابن كيسان وشيخ الإسلام ابن تيمية – رحمهما الله — في هذه المسألة رأيٌ تفرَّدا به، وهو أن مثنى الأسماء المبهمة مبني ولم يُستعمل إلا بالألف، وأوردا أدلة تُعضِّد رأيهما. إلا أنه لا يُسَلَّم لهما ما ذهبا إليه؛ لمخالفته المنقول عن العرب.

وذكر بعض العلماء في كتبهم التعليمية أن مثنى الأسماء المبهمة وبعض جموع الأسماء الموصولة مُعْرَبٌ، وإن أيَّدوا بناءها في كُتُبٍ أخرى لهم، وما ذاك إلا من أجل التيسير في تعليم النحو.

الكلمات المفتاحية : تجاذَبَ، الإعراب، البناء، الأسماء، المبهمة.

Attraction of indeclension and declension in the vague nominal forms

Dr. Hassan Abdullah ALghonaiman
Department of Arabic Language and Literature - college of Arts
King Saud University

Abstract:

Vague nouns are interrogative pronouns and demonstrative pronouns. These nouns are unanimously known as static nouns due to their similarity to particles in terms of projection, sense, and the need for other elements in a sentence to illustrate their meaning like all the cases of particles.

During their collecting date of the Arabs' speech, early scholars observed that the dual of the vague demonstrative pronouns like dhān and wa-lladhān and other nouns like alladhīn and wallaʾīn has originated to be constructed. That trend made between scholars a controversy saying such two contradictory statements. Most of the scholars said that demonstrative pronouns are in declension; they provide logical proofs and oral examples from Arabic. Others claimed that they are constructed, proved by some anciently formulated examples within the history of Arabic resources. Ibn Kaysān and Ibn Taymiyya - may Allah bless them- have a particular statement, saying that the dual of the vague names is an in indeclension, formed inflectionally with the end /ā/. They supported such a claim with evidence, but it was rejected due to being irregular to the axiom known between the grammarians .

For the sake of simplifying the grammar teaching, some early scholars said in their textbooks that the vague dual and some plurals of the relative clauses are inflectionally dynamics, even though they considered them as static nouns in their other books.

key words: Usage, Declension, Noun, Vagueness, Static

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيد الخلق أجمعين، نبينا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن قضية الإعراب والبناء هي مرتكز علم النحو، فكل ما يصدر من المتكلِّم يدور بين هذين الحكمين؛ ولهذا تضمَّنت قضية الإعراب والبناء مسائل عديدة في الدرس النحوي، قامت حول بعضها دراسات تناولها العلماء القدماء في كتبهم والمحدَثُون، ومن هذه المسائل ما تردَّدَ بين الإعراب والبناء مما دَلَّ على المثنى من الأسماء المبهمة:"ذان"، و"تان"، و"اللذان"، و"اللتان"، وكبعض ما دَلَّ على الجمع من الأسماء الموصولة:"الَّذِينَ"، و"اللائين"، وكـ"أي" الموصولة، فهذه الأسماء تردَّد الخلاف لدى العلماء فيها بين الإعراب والبناء، فعزمت على كتابة هذا البحث، وبخاصة أنني لم أقف – حسب اطلاعي– على دراسة تناولت هذا الموضوع؛ لأقف على جواب السؤال الرئيس له والذي يُجيب عن مشكلته، وهو: هل ما ورد مما دَلَّ على المثنى والجمع من الأسماء المبهمة في صورة المعرب مبنيٌّ أو معربٌ؟

وقد استبعدت لفظة "أي" من الدراسة وإن كانت من الأسماء المبهمة لأنها معربة في أصل استعمالها وأكثره.

وستكون خطتي في هذا البحث أن أذكر بشكل موجز علة بناء اسم الإشارة قبل دراسة ما يتناوله البحث من ألفاظ الإشارة ليكون تمهيداً للمسألة، ومِثْلُ هذا في الأسماء الموصولة، ثم أضع اللفظة المدروسة في عنوان،

وأبدأ المسألة بذكر الأقوال فيها، مُرْدِفًا كل قول بأدلته، ثم أذكر ردود كل فريق على أدلة الآخرين، وإجابة الآخرين على ردود معارضيهم، ثم أذكر الرأي الذي رأيت أنه هو الراجح، وختمت البحث بذكر أهم النتائج التي توصَّلت لها.

وتعددت أدلة القائلين بإعراب الأسماء المبهمة وأدلة القائلين ببنائها، وتنوعت الردود عليها والأجوبة عنها، وقد تناثر هذا في بطون الكتب مما لا يجده طالب العلم في مكان واحد، إضافة إلى أنه يوجد أحيانا في كتابٍ الرأيُ حولَ اسمٍ من هذه الأسماء مع دليلِ هذا الرأي، ويوجد في كتابٍ آخر ردٌّ على هذا الدليل، ويوجد في كتابٍ ثالثٍ إجابةٌ عن هذا الرد، وأحيانا لا يوجد، وقد عايشت هذا في كتابتي لهذا البحث، فكثير من الردود والإجابات عنها جمعتها من مصادر متفرقة، ولبثت أياما متعدِّدة أبحث عن ردودٍ لبعض الإجابات فلم أجد؛ ولهذا لا تكاد تجد جميع ما يتعلق بالمسألة الواحدة في مكانٍ واحدٍ؛ مما يجعل القارئ غير مقتنع بما يُذكر من قولٍ راجحٍ فيها، وهذا يجعل الحاجة داعيَةً بشدَّةٍ لدراسة هذه المسألة، وجَمْعِ ما فيها من أقوال وأدلة لتكون في موضعٍ واحد؛ ليجد القارئ فيه بغيته بيسر وسهولة.

وقد رأيت في دراستي لهذه المسألة أن جُلَّ العلماء لا يهتمون بذكر كل التفصيلات في المسألة الواحدة، وإنما غالبهم يذكر الحكم النحوي الذي يراه ودليله، وهذا يدعونا إلى النظر في كثير من المسائل الخلافية، ودراستها دراسة عميقة، تُذْكَرُ فيها الأدلة والردود عليها والإجابة عنها كما فعل ابن الأنباري

في كتابه (الإنصاف) والعكبري في كتابه (التبيين)؛ ليطَّلع القارئ على الحكم النحوي مع أدلته الكاملة والمقنِعَة.

وختاماً أرجو أن أكون قد وُفِّقتُ لتقديم دراسةٍ وافيةٍ لهذه المسألة مفيدةٍ للقارئ، يجد فيها مُبْتَغَاه، على أن العمل البشري لا يخلو من نقص وخلل، والحمد لله أول الأمر وآخره.

* * *

"ذان" و"تان"

اتَّفق العلماء على أن أسماء الإشارة مبنيَّة ما عدا ما يُشار به إلى المثنى منها، وهو "ذان" و"تان" ففيه خلاف سيأتي بَسْطُهُ، وذكر العلماء أن سبب بنائها إحدى أربع علل هي[١]:

أنها بُنِيَتْ لتضمنها معنى الحرف، وهو الإشارة، فهو معنى من المعاني كالاستفهام وغيره، وعادة العرب جاريةٌ على أن تُؤدِّيَ المعاني بحروفٍ تضعها لها، كالتمني والشرط وغيرهما[٢].

وقيل[٣]: إنما بُنِيَتْ لمشابهتها الحرف إما وضعا وإما افتقارا، أما الشبه الوضعي فغالبها كـ "ذا" و"تا" موضوعٌ على حرفين، وهذا هو الأصل في وضع الحرف، وحُمِلَت البواقي عليها لأنها فروع لها كـ"أولاء"، أو كالفروع كـ"هُنَا"؛ إذ قد يُستغنى عنها بـ"ذا" و"ذي"، والمستغنى به أصلٌ للمستغنى عنه.

وأما الشبه الافتقاري فهو احتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي إما الإشارة الحسية أو الوصف، نحو: هذا الكتاب، وذاك الرجل الواقف، كاحتياج الحرف إلى غيره[٤].

---

(١) ينظر كشف المشكل ١/١٩٥، و٢/١٨٧ و١٨٩، وشرح المفصل ٣/١٢٦، وشرح الرضي ٢/٤٧١، والتذييل والتكميل ٣/٢١٤.

(٢) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب ١/٤٨٨، وشرح المفصل ٣/١٢٦، وشرح الرضي ٢/٤٧١، وتعليق الفرائد ٢/٣٤٩.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١/٢٥٢، والتذييل والتكميل ٣/٢١٥.

(٤) ينظر أمالي ابن الحاجب ٢/٧٦٨، وشرح التسهيل ١/٢٥٢، وشرح الرضي ٢/٤٧٢، والتذييل ٣/٢١٥، وتعليق الفرائد ٢/٣٤٩.

وقيل: إنما بُنِيَتْ لوقوعها موقع المبني، وهو فعل الأمر؛ لأن أسماء الإشارة وقعت موقع الفعل "أَشِرْ" أو "نَبِّهْ"(١).

وقال السيرافي والجرجاني: إنها بُنِيَتْ لإبهامها في الأشياء كلها والدخول عليها؛ لأن اسم الإشارة مبهم يقع على كل شيء من الحيوان وغيره، ويدخل على كل شيء فأشبه الحرف؛ لأن الحروف أعراض تعترض في الأشياء كلها(٢).

أما "ذان" و"تان"، وهما اسم الإشارة الذي يُشار به إلى المثنى من فقد اختُلف في حكمهما في الإعراب والبناء على التفصيل الآتي(٣):

الرأي الأول: وهو لابن كيسان وابن الحاجب وشيخ الإسلام ابن تيمية، فيرون أن جميع أسماء الإشارة مبنية بما فيها "ذان" و"تان"، وأن ما يُشار به إلى المثنى من أسماء الإشارة لم يُستعمل إلا بالألف(٤)، وذكر شيخ

---

(١) ينظر كشف المشكل ١٩٦/١.

(٢) ينظر المقتضب ٢٨٧/٢، وشرح الكتاب ٩٩/١، و٦٤/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٤٠/١، وسفر السعادة ٨٥٢/٢، والمقاصد الشافية ٨٧/١ و٢٦٩.

(٣) ينظر المسائل البصريات ٨٥٢/٢، والمقتصد في شرح التكملة ٣٨٨/١، والإنصاف ٦٧٤/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٧٩/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، وشرح الرضي ٤٧٤/٢، والكناش ٢٦٢/١، والتذييل ٢٨/٣ و ١٨٥، والمقاصد الشافية ٣٩٨/١، وتعليق الفرائد ٣٤٩/٢، والتصريح ٦٧/١.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣، وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١، وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٥/١٥. وهذا وجهٌ ذكره الفراء في معاني القرآن ١٨٤/٢.

الإسلام أنها لغة قريش والعرب، واحتج بعدم ورود "ذان" و"تان" بالياء في كلام العرب.

وبالغ شيخ الإسلام في إنكار استعمالهما بالياء فقال[1]:"فَالَّذِي يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: إنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ لُغَةُ قُرَيْشٍ، بَلْ وَلَا لُغَةُ سَائِرِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَنْطِقُونَ الْأَسْمَاءَ الْمُبْهَمَةَ إذَا ثُنِّيَتْ بِالْيَاءِ، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ مَنْ قَالَهُ مِنَ النُّحَاةِ قِيَاسًا، جَعَلُوا بَابَ التَّثْنِيَةِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ كَمَا هُوَ فِي سَائِرِ الْأَسْمَاءِ، وَإِلَّا فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ شَاهِدٌ يَدُلُّ عَلَى ما قَالُوهُ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ اسْمٌ مُبْهَمٌ مَبْنِيٌّ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ أَوْ خَفْضٍ إلَّا هَذَا، وَلَفْظُهُ "هَذَانِ"، فَهَذَا نَقْلٌ ثَابِتٌ مُتَوَاتِرٌ لَفْظًا وَرَسْمًا".

واستدلوا بأن اسم الإشارة "ذا" اسمٌ ضعيف؛ لأنه مُرَكَّبٌ من حرفين: أَحَدُهُمَا حَرْفُ مَدٍّ ولينٍ، وعند تثنيته احتيج إِلَى ألف التثنية، فلم تُلحق به لسكون الألف الأصلية، فوجب حَذْفُ إحْدَى الْأَلِفَيْنِ، ولَمْ يَحْسُنْ حَذْفُ الأولى –وهي الأصليَّة– لِئَلَّا يَبْقَى الِاسْمُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، فَحُذِفَتْ ألف التَّثْنِيَةِ وهي الثانية، وبقيت النُّونُ عِوَضًا منها ودالَّةً عَلَى التَّثْنِيَةِ، وَلَمْ يَكُنْ هناك وَجْهٌ لأَنْ تُغَيِّرَ النُّونُ الْأَصْلِيَّةُ الْأَلِفَ؛ لأن الإعراب واختلافه فِي التثنية إنما يقع على الحرف الَّذِي هو علامة التثنية، فَثَبَتَت الألفُ فِي كُلِّ حَالٍ كَمَا تَثْبُتُ فِي الْوَاحِدِ؛ ومما يدلُّ عَلَى هَذَا قوله جلّ ثناؤه:﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٥/٢٥٥.

رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۚ ﴾[1]، فلَمْ تُحذف النون -وَقَدْ أضيفت "ذان"- لأنه لو حُذفت النون لذهب معنى التثنية[2].

وقد استَدْرَكَ شيخُ الإسلام ابن تيمية على إنكاره ورودَ ما دلَّ على المثنى من الأسماء الْمُبْهَمَةِ في لغة العَرَبِ بِالْيَاءِ بورودها مستعملة بالياء في قوله تعالى:﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖۖ فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ عَشۡرٗا فَمِنۡ عِندِكَۖ ﴾[3]، وقوله تعالى:﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ نَجۡعَلۡهُمَا تَحۡتَ أَقۡدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ ٱلۡأَسۡفَلِينَ ﴾[4]، وخرَّجها في الآية الأولى على أنها استُعملَتْ بالياء لمناسبتها للياء الواردة في الكلمة التي قبلها "ابْنَتَيَّ"؛ ليُعْلَمَ أنها تَابِعٌ مُبَيِّنٌ لِتَمَام مَعْنَى الاسْمِ، لا خَبَرٌ تَتِمُّ به الْجُمْلَةُ[5].

وذكر أيضا تخريجاً آخر، وهو أن "هَاتَيْنِ" في هذه الآية تَثْنِيَةُ مُؤَنَّثٍ، ومفرَدُهُ "تِي" -بِالْيَاءِ-، فَجَعْلُ مُثنَّاها بِالْيَاءِ فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ فيه موافقةٌ لِلْمُفْرَدِ[6].

أما استعمال ما دَلَّ على المثنى من الاسم الموصول المنصوب أو المجرور على "اللَّذَينِ" فقد خرَّجها على أن الموصول أصله "اللذا"، فهو اسمٌ ثلاثيٌّ

---

(١) سورة القصص، من الآية ٣٢.

(٢) الصاحبي ص ٢٩، وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٧/١٥.

(٣) سورة القصص، من الآية ٢٧.

(٤) سورة فصلت، الآية ٢٩.

(٥) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٦١/١٥. وينظر مغني اللبيب ص ٥٨.

(٦) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٦٣/١٥.

بخلاف اسم الإشارة الثنائي، فعند تثنيته أو جمعه تُحذف الألف لالتقائها ساكنة مع ألف التثنية أو واو الجمع أو مع ياءيهما، ثم فُتِحَت الذال فيه مع المثنى فقيل: "اللَّذَيْنِ"، وكُسِرَت مع الجمع فقيل:"الَّذِينَ"، كما هو القياس مع الأسماء الصحيحة، ثم قال:"وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِي إِعْرَابِهِ لُغَتَانِ جَاءَ بِهِمَا الْقُرْآنُ، تَارَةً يُجْعَلُ كـ(اَللَّذَانِ)، وَتَارَةً يُجْعَلُ كـ(اللَّذَيْنِ)"(١).

ولا يُسَلَّم لابن تيمية ما ذهب إليه من أن ما دَلَّ على المثنى من الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ لم يرد في لغة العَرَبِ بِالْيَاءِ، ولا ما ذهب إليه بأن ورودها في قوله تعالى:﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾(٢) كان لمناسبتها للياء الواردة في الكلمة التي قبلها "ابْنَتيَّ"؛ وذلك لورودها مستعملة بالياء في كثير من المواضع من كلام العرب، ومن ذلك ما ورد عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ لَهُ: ("صَلِّ مَعَنَا هَذَيْنِ"، يَعْنِي الْيَوْمَيْنِ)(٣)، وما ورد في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (الْخَمْرُ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ: النَّخْلَةِ، وَالْعِنَبَةِ)(٤)، ومن ذلك قول سُوَيْد بن كُرَاعٍ العُكْلِيّ:

مَخَافَةَ هَذَيْنِ الأَمِيرَيْنِ سَهَّدَتْ رُقَادِي وَغَشَّتْنِي بَيَاضًا تَفَرَّعَا(٥)

---

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٦٢/١٥. وينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.

(٢) سورة القصص، من الآية ٢٧.

(٣) صحيح مسلم ٤٢٨/١.

(٤) صحيح مسلم ١٥٧٣/٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو –كما سبق– لسُوَيْد بن كُرَاعٍ العُكْلِيّ. ينظر شعره المجموع ص ٦١. وهو في الأغاني ٤٥٠٩/١٢، واللسان ٣٢٠/٥ "جزز"، وشرح شواهد الشافية ص ٨٤.

وغيرها من المواضع، ومما يؤيد استعمال ما دَلَّ على المثنى من اسم الإشارة بالياء أن أئمة اللغة كسيبويه والفرَّاء نقلوا عن العرب أنهم يُثَنُّون اسم الإشارة المنصوب والمجرور بالياء، فيقولون: ذَيْنِ، وتَيْنِ[1].

الرأي الثاني: أنهما معربان إعراب المثنى، وإلى هذا ذهب الزَّجَّاج والسُّهَيْلِيُّ وابن الخبَّاز وابن مالك وابن القيِّم[2]، واتَّجه أصحاب هذا الرأي اتجاهين:

أولهما: أنهما مثنيان حقيقة.

ثانيهما: أنهما ملحقان بالمثنى وليسا مثنَّيَيْنِ حقيقة[3]؛ لأن في تثنيته خروجاً عن نظام اللغة العام؛ لأنَّ مِنْ شروطِ تثنيةِ الاسمِ التنكيرَ والإعرابَ[4]، ومفردُ مثنَّى اسمِ الإشارةِ معرفةٌ ومبنيٌّ، ولم يَسْلَمْ مفردُهُ حينما ثُنِّيَ؛ إذ حُذِفَت أَلِفُهُ، فخالف المثنى الحقيقي.

واستدل أصحاب هذا الرأي القائلين بإعرابها إعراب المثنى بثلاثة أدلة هي:

---

(١) الكتاب ٤١١/٣، وكتاب فيه لغات القرآن للفراء ص ٩٤.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٧١/١، ونتائج الفكر ص ١٧٩، وتوجيه اللمع ص ٣١٥، وشرح التسهيل ٢٤٠/١، وبدائع الفوائد ١١٨/١.

(٣) هذا رأي الدكتور محمد خير حلواني في كتابه النحو الميسر ١٠٧/١.

(٤) ينظر الكتاب ١٠٣/٢، والملخص في ضبط قوانين العربية ص ١١٥، وارتشاف الضرب ٥٥١/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٦٠/١، والهمع ١٣٩/١.

١ – اختلاف أواخرهما بحسب اختلاف موقعهما الإعرابي، نحو قوله تعالى: ﴿هَـٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦٓۚ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَـٰذَٰنِ لَسَٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُمۡ﴾[٣] على قراءة أبي عمرو[٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَـٰتَيۡنِ﴾[٥].

٢ – أن التثنية لا يختلف فيها مذكَّرٌ عن مؤنث ولا عاقلٌ عن غيره، فوجب قياسا ألا تختلف المثنيات إعراباً وبناء؛ ولذا لم يُبْنَ أيُّ شيء منها[٦].

٣ – أن "التثنية تفتقر إلى علامةٍ، وهي الألف والياء، وهي لا تدلُّ على التثنية إلا وهي دالَّةٌ على الإعراب"[٧] "في الأسماء المعربة، فدار الأمر بين ثلاثة أمور:

أحدها: أن يَبْنُوهُ وفيه علامة الإعراب، وهو مُسْتَشْنَعٌ، فصار بمنزلة مَنْ تَعَطَّل عن التصرُّف وفيه آلته.

الثاني: أن يُسقطوها منه ليُعطوه حظَّهُ من البناء، فَيَبْطُلُ معنى التثنية"[٨].

---

(١) سورة الحج، من الآية ١٩.

(٢) سورة القصص، من الآية ٣٢.

(٣) سورة طه، الآية ٦٣.

(٤) ينظر السبعة في القراءات ص ٤١٩، وجامع البيان في القراءات السبع ١٣٥٧/٣.

(٥) سورة القصص، من الآية ٢٧.

(٦) شرح الرضي ٤٧٥/٢.

(٧) المتبع في شرح اللمع ٦٣٦/٢.

(٨) بدائع الفوائد ١١٨/١.

الثالث: أن يَتركوا مراعاةَ علَّةِ البناءِ فيُعربوه، وهذا أسهل عليهم من إبطال معنى التثنية، ولهذه العلَّة بعينها أعربوا "اثني عشر"(١).

الرأي الثالث: أن ما دَلَّ على المثنى من أسماء الإشارة مبنيٌّ لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع، فـ"ذان"، و"تان" صيغتان مرتجلتان للرفع، و"ذين"، و"تين" صيغتان مرتجلتان للنصب والجر، كما أن "أنتما" صيغة مرتجلة للرفع، و"إياكما" صيغة مرتجلة للنصب، ومثلما أنَّ "أنتما" و"إياكما" ليستا بتثنية "أنت" و"إياك"، فكذلك "ذان"، و"تان" ليستا بتثنية "ذا" و"تا"؛ بدليل أنه لا يثنى من أسماء الإشارة إلا "ذا"، و"تا"(٢). ونَسَبَ الإمامُ المهديُّ هذا القول للمحققين(٣)، وهو قول الجمهور كما ذكر الشاطبي(٤).

واستدلوا بأدلَّةٍ هي في غالبها ردودٌ على أصحاب الرأي الثاني القائلين بإعرابها، ولكن قبل إيرادها يحسُنُ ذِكْرُ ردِّهم على القائلين بأنها ملحقة بالمثنى؛ فيُقال:

---

(١) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٥، ونتائج الفكر ص ١٧٩، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٦/٢، وبدائع الفوائد ١١٨/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، والمسائل البصريات ٨٥٢/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، وعلل التثنية ص ٧٦، وشرح المقدمة المحسبة ١٣١/١، وكتاب البيان في شرح اللمع ص ٧٤ و ٣٥٨، وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١، و ١٨٥/٣، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، والتصريح ٦٧/١، وهمع الهوامع ١٤٠/١.

(٣) النجم الثاقب ٦٥٩/٢.

(٤) المقاصد الشافية ١٧٢/١ و ٣٩٨.

إن الملحق بالمثنى هو الاسمُ المختومُ بزيادة التثنية، ولم ينطبق عليه حَدُّ المثنَّى[1]، وقد حصرها العلماء في الاسم المُعْرَب إعرابَ المثنى الدالِّ على واحدٍ، نحو: حَمْدَان، وشَعْبَان، والبحرَيْنِ، أو الدالِّ على جمعٍ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾[2]، أو الدالِّ على اثنين لكنه غير صالح للتجريد من علامة التثنية، نحو: اثنين، واثنتين، أو صَلَحَ للتجريد من علامة التثنية لكن لم يصلُح لعطف مثله عليه لاختلاف لفظيهما، نحو: "القَمَرَيْنِ" في الشمس والقمر، و"العُمَرَيْنِ" في أبي بكر وعمر رضوان الله عليهما[3].

وبهذا يتبيَّن أن ما دَلَّ على المثنى من أسماء الإشارة لا يدخل فيها.

أما أدلتهم التي استدلُّوا بها على أن ما دَلَّ على المثنى من أسماء الإشارة مبني فهي ما يلي[4]:

الأول: أن تثنيتهما لم تجرِ على قياس التثنية، فلم تُبْنَ "ذان" و"تان" على المفرد؛ إذ لو كانتا مبنيَّتين على المفرد لوجب أن يقال في تثنيتهما: "ذَيَانِ" و"تَيَانِ"، ببقاء ألفهما وقلبها ياء وإلحاق علامة التثنية بهما:

---

(١) يُحَدُّ المثنَّى بأنه الاسمُ الدالُّ على اثنين أو اثنتين بزيادةٍ في آخره صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه، نحو: رَجُلان، وشَجَرَتَان. ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٠، وتوضيح المقاصد ٨١/١، وهمع الهوامع ١٣٣/١، وشرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٧٦.

(٢) سورة الحجرات، من الآية ١٠.

(٣) ينظر التسهيل ص ١٢، وشرح التسهيل ٦٣/١، وتوضيح المقاصد ٨٢/١.

(٤) ينظر المقتصد في شرح التكملة ٣٨٨/١، والإنصاف ٦٧٤/٢، والمتبع ٦٣٥/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨٠/١، وشرح التسهيل ٢٤٠/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والصفوة الصفية ج ١، ق ٦٧٢/٢، والكناش ٢٦٢/١، والتذييل ٢٢٤/١، و ٢٨/٣ و ١٨٥، والمقاصد الشافية ٣٩٩/١.

الألف والنون، أو الياء والنون، قياساً على سائر المثنيات كما في "عَصًا" و"رَحًى"؛ إذ يُقال في تثنيتهما: عَصَوَان ورَحَيَان، فلمَّا لم تبقَ ألفهما وتُقلب دَلَّ على أنهما صيغتان مرتجلتان، فتثنيتهما تثنيةٌ لفظيةٌ لا معنوية، مثل التأنيث في غُرْفَة وظُلْمَة. ويتبيَّن من هذا الدليل أن الألف في "ذان" والياء في "ذين" ليستا علامة تثنية، وفي هذا ردٌّ على الدليل الأول والثالث من أدلة أصحاب الرأي الثاني القائلين بإعرابهما؛ لأن علامة الإعراب في المثنى هي علامة التثنية كما في "رجلان ورجلين".

وأُجيب عن هذا الدليل بأوجهٍ هي:

الوجه الأول: أن "ذا" و"تا" مثل "يَدٍ" و"دَمٍ"، فإنك إذا ثنَّيْتَهُما لا تَرُدُّ لامَهُما؛ لأن لامَهُما حُذفت اعتباطا ولم تُرَدَّ في حال الإضافة؛ إذ تقول فيهما:"يَدَاكَ" و"دَمَاكَ"، ولا تقول: "يَدَيَاكَ" و"دَمَيَاكَ"[1] إلا في الضرورة[2].

ويَرِدُ على هذا الوجه اعتراض، وهو أن "ذا" و"تا" لا تُضاف[3]، فكيف عرفتم أن لامهما لا تُرَدُّ عند الإضافة؟

ويُجاب عنه: أن "ذا" و"تا" قد اتصل بهما ما يُشبه المضاف إليه ولم تُرَدَّ لامها، وهو كافُ الخطاب، فيقال:"ذَاكَ" و"تَاكِ"، وإن كانت الكاف هنا حرفًا بالاتفاق إلا أنها كالضمير صورةً؛ لمشابهتها إياه؛ لأنها تتصرف تَصَرُّفَهُ، فيقال:"ذَاكَ، وذَاكِ، وذَاكُمَا، وذَاكُمْ، وذَاكُنَّ"، وهذا التصرف أشهر اللغات

---

(١) ينظر شرح المفصل ١٥١/٤، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٣.

(٢) ينظر شرح الكتاب للسيرافي ١١٣/٤، و ١١٣/٥، والمقاصد الشافية ٤٤٨/٦، و ٥٤٧/٧.

(٣) ينظر الكتاب ٤١٢/٣، والمقتضب ٢٨٣/٤، والتذييل والتكميل ٢١٠/٢.

فيها[1]، ولم يجعلوها ضميرا لأنها لا تُسْقِطُ النون من اسم الإشارة عند اتصالها به، نحو قوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ﴾[2]، ولأن اسم الإشارة معرفة، والمعارف لا تُضاف[3].

وردَّ القائلون ببنائها الوجهَ الأولَ من أوجه المعترضين بأمور:

أولها: أن "يَدًا" و"دَمًا" تختلفان عن "ذا" و"تا"، فهُمَا بعد الحذف صحيحتا الآخر، أما "ذا" و"تا" فبعد الحذف معتلتا الآخر.

وثانيها: أن "ذا" و"تا" تَبْقَيَان على حرف واحد حينما تُحذف لامهما عند التثنية، أما "يَدٌ ودَمٌ" فتَبْقَيَان على حرفين، ومعلوم أن حرف العلة ضعيف، وقد اجتمع مع ضعفه ضعفٌ آخر، وهو بقاء الكلمة على حرف واحد، فهو بحاجة إلى ما يُقوّيه، وذلك بِرَدِّ ما حُذف من الكلمة، ولمَّا لم يُرَدَّ المحذوف لهما عرفنا أنه لا وجه لمشابهتهما بـ "يَدٍ ودَمٍ".

الوجه الثاني: أنه يُجاب عن عدم جريانهما على نَسَق التثنية القياسيَّة أن العرب جعلوا تثنية هذا الاسم المبني مخالفةً لتثنية الاسم المعرب، فقد جعلوا التثنية في الاسم المعرب مبنيَّة على الواحد وفي الاسم المبني هذا لم يجعلوها مبنية على الواحد، وما ذاك إلا من أجل التمييز بينهما، كما جعلوا بينهما

(١) ينظر الارتشاف ٩٧٨/٢، والهمع ٢٦٤/١، والنحو الوافي ٣٢٤/١.

(٢) سورة القصص، من الآية ٣٢.

(٣) ينظر المتبع ٤٧٠/٢، وشرح التسهيل ٢٤٥/١.

فرقا في التصغير فقالوا في تصغير "ذا" و"تا": ذَيَّا وتَيَّا، فخالفوا بينهما وبين ما يصحُّ تصغيره كعَصًا ورَحًى، فقالوا في تصغيرهما: عُصَيَّة، ورُحَيَّة[١].

ويُرَدُّ عليه بأن هذا لا يُسلَّم لكم؛ لأنه ورد حذف الآخر من مثنى الاسم المعرب[٢]، وإن كان هذا الحذف شاذًّا يُسمع ولا يُقاس عليه خلافا للكوفيين[٣]، وذلك نحو قول بعض العرب في تثنية خَوْزَلَى[٤]، وقَهْقَرَى[٥]، وخُنْفَسَاء، وعَاشُورَاء[٦]:"خَوْزَلان، وقَهْقَرَان، وخُنْفَسَان، وعَاشُورَان"، ولذا فالأسلم هو القول بأن تثنيتهما لفظية، ويُؤيِّده أن أسباب البناء لا زالت باقية فيه.

الوجه الثالث: أنه يُجاب عن عدم قلب ألف "ذا" عند تثنيتها كما تُقلب ألف "عَصًا ورَحًى" أن ألف "عَصًا ورَحًى" في تقدير الحركات فلهذا قُلِبَتْ، أما ألف "ذا" فليست في تقدير الحركات فلم تُقلب؛ لأن أَلِفَ المبهمِ

---

(١) ينظر الكتاب ٤١١/٣، وشرح المقدمة المحسبة ١٣١/١، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والمقاصد الشافية ٣٩٩/١، وحاشية ياسين على مجيب الندا للفاكهي ٢٠٢/١.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ٤٢٨/١، والتصريح ١٣٢/١.

(٣) ينظر الإنصاف ٧٥٤/٢، وشرح التسهيل ٩٥/١ و ٢٤٠، والتذييل والتكميل ٣٦/٢ و ١٨٦، والمقاصد الشافية ٤٥٠/٦.

(٤) الْخَوْزَلَى: مِشْيَةٌ فيها ظَلَعٌ أو تَفَكُّكٌ أو تبختُرٌ. ينظر الصحاح ١٦٨٤/٤ "خزل"، واللسان ٢٣٧/٤ "خزل".

(٥) الْقَهْقَرَى: مِشْيَةُ المُدْبِرِ، أي: الرَّاجِعِ إلى خَلْف. ينظر العين ١١١/٤ "قهقر"، وديوان الأدب ٧٩/٢، وتهذيب اللغة ٢٥٨/٥ "قهر".

(٦) ينظر المقصور والممدود لأبي علي القالي ص ٣١١، وشرح الكتاب ١٤٢/٤.

ساكنةٌ لفظا وتقديرا؛ لأنه مبني غير معرب، فلا تدخله حركةٌ بحال، فافترق الأمر بينهما(١).

ويُرَدُّ عليه بأن مُفْرَدَهُ ليس نكرة ولا مُعرَبًا؛ لأن من شروط التثنية التنكيرَ والإعرابَ(٢)، وهذا يدل على أن تثنيتهما لفظية لا معنوية، فهما لفظان مرتجلان فلا يُعربان.

الوجه الرابع: أن القول بأنهما صيغتان مرتجلتان قولٌ يخالف الظاهر، ولا سند له إلا ما ذُكر من عدم تثنيتهما على قياس التثنية، وقد علمتَ جوابه(٣).

ورُدَّ عليهم بأن الحُجَّة أثبتت أنهما صيغتان مرتجلتان، وقد علمتُمْ الردَّ على ما ذكرتم من استدلال.

الدليل الثاني من أدلة القول ببنائهما: أننا متفقون على أن مفرد اسم الإشارة وجمعه مبنيَّان، فكيف ينفرد المثنى بالإعراب مع قيام علة البناء فيه(٤)؟

أيضاً قد علمنا أن من شروط التثنية إعراب مفرد المثنى؛ لأن علامة التثنية لا بُدَّ أن تتغير بالعوامل، فكيف صحَّ الحكم بتثنية "ذان وتان" وإعرابهما،

---

(١) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، ومجالس العلماء ص ١١٣، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٣/٤، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ٣٠٧/١، وكتاب البيان في شرح اللمع ص ٣٥٨.

(٢) ينظر البسيط ٢٤٦/١، والملخص في ضبط قوانين العربية ص ١١٥، وارتشاف الضرب ٥٥١/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٦٠/١، والهمع ١٣٩/١.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، وحاشية ياسين على مجيب الندا للفاكهي ٢٠٢/١.

(٤) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٤٦/٣، وإنباه الرواة ٥٨/٣، وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ١٢٠/١.

ومفردُهُما غيرُ معرب؟[1] وبخاصة أن العرب تُجري دائما الباب على سَنَنٍ واحد ليكون مطَّردا.

وأُجيب عن هذا بأن التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة، وهي تمنع تضمُّنَ الحرف أو مضارعته في الاسم المثنى، ولحاقها لـ"ذين" و"تين" يُعارض شبههما بالحروف فيزول ما فيهما من موجب البناء، فأُعربا كما أُعربت "أي" الموصولة؛ لمعارضة الإضافةِ شبهَهَا بالحرف[2].

ويُرَدُّ على هذا بأمور:

أُولاها: أن العرب لم تعتبر هذه الخاصية في مشهور كلامها، بل أعملت شبه الحرف من غير اعتبار لغيره؛ لأن دعوى الإعراب بسبب جريانه مجرى المثنى ليس فيها دليل على الإعراب؛ لأن مجرد الجريان مجرى المثنى لا يدل على إعراب الجاري، ألا ترى أن "مَنْ" في الحكاية تجري مجرى المثنى المحكي وليست بمعربة، فتقول لمن قال :"جاءني رجلان": مَنَانِ؟ وفي:"رأيت رَجُلَيْنِ": مَنَيْنِ؟ وفي:"مررت برَجُلَيْنِ": مَنَيْنِ؟ كذلك، وأيضاً قد يبقى المثنى الحقيقي ولا تكون تثنيته دليلا على إعرابه، نحو: لا رَجُلَيْنِ في الدار، ويا زَيْدَانِ، وما أشبه ذلك[3].

(١) ينظر المتبع في شرح اللمع ٦٣٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١، ومنهج السالك ١٢٠/١.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٧١/١، وشرح التسهيل ١٩١/١، والكافي في الإفصاح ٢٦٧/٢.

(٣) المقاصد الشافية ٤٣٧/١ بتصرف.

ثانيها: أن تثنية "ذَيْنِ" و"تَيْنِ" ليست تثنية حقيقيَّة، فلا تنهض بمعارضة شَبَه الحرف[1]، فهي تثنية لم تجرِ على قياس التثنية، ونونهما تُشَدَّد، ومفردهما غير مُعْرَب ولا مُنَكَّر، فتثنيتهما لفظية، وما كان كذلك لا يُعارِضُ شَبَه الحرف.

ثالثها: أن القياس يقتضي عدم تثنيتهما وجمعهما؛ "لأنهما مبنيَّان، والمبني لا يُثنَّى ولا يُجمع لأن هذا تصرُّفٌ فيه، وما مُنِعَ لفظه أن يُتَصَرَّف فيه بإعراب مُنِعَ مدلوله أن يُتَصَرَّف فيه بتثنيةٍ أو جمعٍ أو تأنيثٍ؛ ليُطابق الدليلُ المدلولَ في منع التَّصَرُّف"[2].

الدليل الثالث من أدلة القول ببنائهما: أن نونهما تُشَدَّد في لغةِ كثيرٍ من قيس وتميم[3]، فيُقال فيهما:"ذانِّ" و"تانِّ"، ومنه قوله تعالى:﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ﴾[4]، وقوله تعالى:﴿ قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾[5]، وقوله تعالى:﴿ فَذَانِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾[6] بتشديد نونها على قراءة

(١) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١٤٩/١.
(٢) منهج السالك ١٢٠/١.
(٣) ينظر كتاب فيه لغات القرآن للفراء ص ٩٤.
(٤) سورة الحج، من الآية ١٩.
(٥) سورة القصص، من الآية ٢٧.
(٦) سورة القصص، من الآية ٣٢.

ابن كثير[١]، ولو كانت مثناة لم تُشَدَّد؛ إذ لا يجوز أن يقال:"رَجُلانِّ" بالتشديد، وهذا يدل على أن تثنيتهما ليست حقيقية[٢].

وأجاب القائلون بإعراب "ذَيْنِ وتَيْنِ" عن تشديد نونهما بالأجوبة الآتية[٣]:

أولها: أن تشديد نونهما عِوَضٌ مما حُذِفَ من مفردهما في التثنية.

واخْتَلَفَ أصحابُ هذا القول في المحذوف المعوَّض منه على رأيين:

١ ـ أنه عِوَضٌ من الألف المحذوفة من "ذا" و"تا"؛ "لأن القياس يقتضي عدم حذف شيء منه، فيُقال:"ذَيَان" و"تَيَان"، كما قيل: الفَتَيَان، لكنهم لما حذفوا الألف في التثنية ناسب أن يُعَوِّضوا من ذلك المحذوف تشديد النون"[٤].

---

(١) ينظر السبعة في القراءات ص ٢٢٩ و ٤٣٥، والمبسوط في القراءات العشر ص ١٧٧، وجامع البيان ١٠٠٥/٣.

(٢) ينظر المتبع ٦٣٦/٢، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨٠/١، وشرح التسهيل ٢٤٠/١، والتذييل والتكميل ٢٥/٣ و ١٨٦.

(٣) ينظر علل التثنية ص ٨٥، وشرح التسهيل ٢٤٠/١، وشرح الرضي ٤٨١/٢، والتذييل والتكميل ٢٥/٣ و ١٨٦، والمقاصد الشافية ٤٣١/١، وشرح المكودي للألفية ص ٣٤، وتعليق الفرائد ٣١٥/٢.

(٤) التذييل والتكميل ٢٦/٣ بتصرف. وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤، والحجة للقراء السبعة ١٤١/٣، والأزهية ص ٢٩٧، وشرح اللمع لابن بَرْهَان العكبري ٣١١/١، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، وشرح الرضي ٤٨١/٢.

ويُرَدُّ هذا بأن التشديد لو كان عِوَضًا من الألف المحذوفة لكان لازمًا، كما لَزِمَ حَذْفُ الألف من "ذا" و"تا" في التثنية، فعَدَمُ لزومه دليلٌ على أنه ليس بعِوَض، فبهذا نعرف عدم صحة دعواهم(١).

وقال أبو حيان أيضاً رادًّا على رأيهم(٢):"ويحتاج مَنِ ادَّعَى هذا إلى دليل".

٢ ـ أنه عِوَضٌ من لام البعد؛ إذ لا يقال في المثنى:"ذَانِلْكَ"؛ لذا عَوَّضُوا من اللام الشَّدَّةَ، فـ"ذَانِّك" -بالتشديد- مثنى "ذلك" وليس مثنى "ذاك"، وهذا قول المبرد والزجاج في أحد قوليه، وقول ابن السراج وابن هشام الأنصاري وغيرهم(٣).

قال ابن مالك بعد أن ذكر هذا الرأي(٤):"ويُبْطِلُ هذا القولَ جوازُ التشديد في نون (ذَيْنِ، وتَيْنِ)"، أي: أنهما يُستعملان في القريب فيقال: "ذانِّ، وتانِّ، وهذانِّ، وهاتانِّ"، ومعلوم أن ما يُستعمل في البعيد هو "ذلك"(٥).

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ١٨٧/٣، والمقاصد الشافية ٤٣١/١، وشرح الألفية للهواري ٢١٦/١.

(٢) التذييل والتكميل ٢٦/٣.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٤٧٠/٢، والمقتضب ٢٧٥/٣، ومعاني القرآن وإعرابه ١٤٣/٤، والأصول ١٢٨/٢، وتهذيب اللغة ٣٤/١٥ "ذا"، والأزهية ص ٢٩٧، والمقدمة الجزولية ص ٦٨، وشرح الرضي ٤٨١/٢، والتذييل والتكميل ١٨٦/٣، وشرح اللمحة البدرية ٣٤٧/١.

(٤) شرح التسهيل ٢٤٠/١.

(٥) ينظر المفصل ص ١٣٧، والبديع في علم العربية ٣٩/٢، والمقدمة الجزولية ص ٦٨، وتوجيه اللمع لابن الخباز ص ٣١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٣٠٨/١، والتذييل والتكميل ١٩١/٣.

أيضا يُجاب عنه بأن التشديد اجتمع مع "ها" التنبيه كما في قوله تعالى: ﴿ هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡۖ ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِ﴾[2] بتشديد نونهما في قراءة ابن كثير، ومعلوم أن لام البُعْد لا تجتمع مع "ها" التنبيه؛ "لأن اللام تدل على تراخٍ وبُعْدٍ في المشار إليه، وأكثر ما تُستعمل في الغائب وما ليس بحضرة المخاطب، و"ها" تنبيهٌ للمخاطب لِيَنْظُرَ، وإنما يَنْظُرُ إلى ما بِحَضْرَتِهِ لا إلى ما غاب عن نَظَرِه؛ فلذا لم يجتمعا"[3].

ثانيها: أن تشديد النون فيهما "للفرق بين تثنية المبني وتثنية المعرب لا للتعويض من محذوف، كما فرّقوا بالحركة بين المعرب والمبني في "قَبْل، وبَعْد"، فجعلوا الحركة فيهما إذا كانا مبنيين ضمة"؛ وذلك لِيَدُلُّوا بِالتَّشْدِيدِ على أَنه على غير منهاج الْمثنى المعرب، ولأَنَّهُ لا تَصِحُّ فيه الإضافةُ، وغيرُهُ من التَّثْنِيَة تصحُّ إِضَافَته فَتسقط نونه، فَكَانَ مَا لَا يسْقط بِحَالٍ أقوى مِمَّا يسْقط تَارَة وَيثبت أُخْرَى، فشُدِّدَت لذَلِك"[4].

---

(١) سورة الحج، من الآية ١٩.

(٢) سورة القصص، من الآية ٢٧.

(٣) التذييل والتكميل ١٩٧/٣. وينظر نتائج الفكر ص ٢٢٨، والصفوة الصفية ج ١ ق ٦٧٢/٢، وشرح التعريف بضروري التصريف ص ٨٨، وهمع الهوامع ٢٩٩/١.

(٤) التذييل والتكميل ٢٦/٣، وعلل التثنية ص ٨٥. وينظر شرح الكتاب ١٤٠/١، وشرح المفصل ١٣٥/٣ و ١٤٢.

وعبَّر بعض العلماء عن هذا بأن تشديد النون هو عوض من مَنْعِ "ذين وتين" من الإضافة[١].

ثالثها: أن تشديد النون فيهما للفرق "بين النون الداخلة عوضًا من الحركة والتنوينِ كما في: رجلين وكتابين، وبين النون الداخلة عوضًا من حرفٍ ساقطٍ من نفس الكلمة كما في: ذين وتين، كأنَّهم جعلوا لِمَا هو عِوَضٌ من أصل الكلمة مَزِيَّةً على ما هو عوضٌ من شيءٍ زائدٍ ليس من الكلمة"[٢].

ويجاب عن هذين القولين بأن التشديد ليس لازما، أما التفريق بين تثنية المبني وتثنية المعرب والمنع من الإضافة فلازم.

قال أبو حيان[٣]:"وكل واحد من القولين السابقين دعوى" تحتاج إلى دليل.

وقال[٤]:"وفي البسيط[٥] أقوالٌ في تشديد النون لِمَ شُدِّدَت؟ لا يقوم لشيءٍ منها دليلٌ".

---

(١) ينظر شرح اللمع للواسطي ص ٢٣.

(٢) شرح المفصل ١٤٢/٣. وينظر شرح الكتاب ١٤٠/١، وشرح المفصل ١٣٥/٣.

(٣) التذييل والتكميل ٢٦/٣.

(٤) المرجع السابق .

(٥) كتابُ البسيط هو كتابٌ في النحو كبيرٌ نفيسٌ في عدة مجلدات ألَّفه الإمام ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الأشبيلي، المعروف بابن العِلْج، أحد علماء إِشْبِيلِيَة، تتلمذ فيها على الأستاذ أبي علي الشلوبين. ثم رَحَلَ إلى اليمن وأقام بها، وصنّف بها كتابه البسيط. أكثر من النقل عنه أبو حيان الأندلسي وأتباعه. توفي في نهاية القرن السابع تقريبا. ينظر البحر المحيط ٤٢٠/٩، وبغية الوعاة ٣٧٠/٢، والكشف عن صاحب "البسيط في النحو"، للدكتور حسن الشاعر ص ١٤٩ وما بعدها.

الدليل الرابع من أدلة القول ببنائهما: أن من شروط التثنية تنكيرَ مفردِ الاسمِ المرادِ تثنيته؛ ولذا يبقى على تنكيره بعد التثنية، ويتعرَّف حينها بـ"أل" أو الإضافة، نحو: المحمَّدان، وزيداكم، وأسماء الإشارة لا يصحُّ تنكيرها مفردةً أو مثناة، فلا يجوز دخول "أل" على "ذا" أو "تا" ولا على "ذَيْنِ" أو "تَيْنِ" كما تدخل على العلم إذا ثُنِّي، نحو: الزيدان، والعُمَران(١).

وأُجيب عن هذا بأن اسم الإشارة تعرَّف بالإشارة، وهي لا تُفارقه، بخلاف العَلَم؛ إذ هو يتعرَّف بالوضع، فإذا ثُنِّيَ فارقه التعريف(٢).

ويُرَدُّ على هذا بأنه وإن اختلفت جهة التعريف بين اسم الإشارة والعَلَم -الذي كان حُكْمُ وجوبِ تنكيرِ مفردِ مثنَّاهِ جاريًا عليه- فإن هذا الحكم ليس خاصًّا بالعَلَم، وإنما هو راجعٌ إلى تعارض التعريف والتثنية؛ لأن المعرفة تدلُّ على واحدٍ معيَّن(٣)، والتثنية تدلُّ على الشياعِ والاشتراكِ في اسمٍ واحدٍ(٤)، فلم تَصِحَّ تثنية اسم الإشارة لتعارضها مع التثنية، وبهذا يظهر لنا

---

(١) ينظر الكتاب ١٠٣/٢، وشرح كتاب سيبويه ٤٣٣/٢، والمسائل البصريات ٨٥٢/٢، وعلل التثنية ص ٧٤، والخصائص ٢٩٧/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٣٢١/١، وشرح المقدمة المحسبة ١٣١/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٩١/١، والإنصاف ٦٧٤/٢، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٥/٢، وشرح المفصل ١٢٧/٣ و ١٤١، والبسيط ٢٤٦/١، والتذييل والتكميل ٢٢٤/١، وتوضيح المقاصد ٨٢/١.

(٢) ينظر المقتضب ٢٨٣/٤، وعلل التثنية ص ٧٦، والمغني لابن فلاح ٥٩/٢.

(٣) وذلك لأن المعرفة تُحَدُّ بأنها كُلُّ اسم موضوعٍ على أن يَخُصَّ مُسَمَّاه. ينظر المرتجل في شرح الجمل ص ٢٧٧، والتذييل والتكميل ١١٠/٢.

(٤) وذلك لأن حَدَّ التثنية هو جَعْلُ الاسمِ القابلِ للتثنية دالًّا على اثنين بزيادة في آخره، صالحًا للتجريد وعطف مثله عليه. ينظر شرح التسهيل ٥٩/١، والتذييل والتكميل ٢٢٠/١.

"أن الاسم لا يُثَنَّى إِلَّا بعد أَن يُخلع عَنهُ مَا كَانَ فِيهِ من التَّعْرِيف؛ بدليل جَوَاز دُخُول "أل" عَلَيْهِ بعد التَّثْنِيَة الَّتِي لَا تلْحق إِلَّا النكرَة"(١).

وحينما لم تقبل أسماء الإشارة التنكير لم يمنعهم أن يُعاملوها لَمَّا قصدوا تثنيتها ببعض ما يكون في التثنية الحقيقيَّة؛ لامتيازها بميزاتٍ لم تقع في غيرها من المبنيَّات، فهي تُنْعَتُ ويُنعت بها وتُصغَّر، "فأدخلوا عليها حرف التثنية، فوجود حرف التثنية في اللفظ بمنزلة تاء التأنيث في "غُرْفَة وتَمْرَة"، فكما أن التأنيث في "غُرْفَة وتَمْرَة" لفظي لا معنوي فكذلك ههنا التثنيةُ لفظية لا معنوية"(٢).

والعِلَّةُ في مجيئهم بمثنى اسم الإشارة على منهاجِ التثنية الحقيقية حرصُهُمْ على عدم اختلاف طريقة التثنية، وذلك أنهم يُحافظون عَلَى التَّثْنِيَة ويعتنون بها أَشدَّ من عنايتهم بِالْجَمْع؛ إذ نجد ألفاظًا للجموع "من غير ألفاظ الآحاد، وذلك نحو: رَجُل ونَفَر، وامرأة ونِسْوَة، وبَعِير وإِبِل، وواحد وجماعة، ولا تجد في التثنية شيئًا من هذا، إنما هي من لفظ الواحد، نحو زيد وزيدان، ورَجُل ورَجُلان، لا يختلف ذلك"(٣).

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه ٤٣٣/٢، وعلل التثنية ص ٧٤، وسر صناعة الإعراب ٤٦٨/٢، وشرح اللمع لابن برهان ٣٢١/١، وشرح المفصل ١٤١/٣، والمغني لابن فلاح ٧/٢.

(٢) الإنصاف ٦٧٤/٢. وينظر المسائل البصريات ٨٥٢/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، وعلل التثنية ص ٧٨، وشرح المفصل ١٢٧/٣ و ١٤١.

(٣) سر صناعة الإعراب ٤٦٧/٢. وينظر مجالس العلماء ص ١١٣، وعلل التثنية ص ٧٦، وشرح اللمع لابن برهان العكبري ٣٢١/١، وشرح المفصل ١٢٨/٣، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ٣٤٨/١.

الدليل الخامس من أدلة القول ببنائهما:"أن هذه الأسماء مما تَوَغَّل في شبه الحرف، والتثنيةُ والجمعُ بمعزلٍ عن الحروف وكذلك ما أشبهها، مثل: (ما، ومَنْ، وهُوَ، وهي) باتفاق، فكذلك ينبغي أن يقال في هذه الأسماء"إنها ليست مثنيَّات حقيقيَّة[١].

وأُجيب عن هذا الدليل من وجهين:

الوجه الأول:"أن هذه الأسماء فارقت المبنيات بتَصَرُّفٍ فيها لم يقع في غيرها، أَلَا ترى أنها تُنْعَتُ ويُنعت بها وتُصَغَّر، بخلاف ما توغَّل في شبه الحرف من المبنيات، فلمَّا دخلها ما يدخل الأسماء المتمكنة أُجريت في التثنية أيضا مُجرى الأسماء المتمكنة، وحصل فيها بسبب ذلك الإعرابُ أيضا"[٢].

الوجه الثاني: أن التثنية سببُ الإعرابِ، وقد وردت على المبني "ذَيْنِ" و"تَيْنِ" فأُعربا؛ لأن الوارد له قوةٌ؛ بدليل بناء المثنى والمجموع المنادَيَيْنِ، نحو: يا زيدانِ، ويا زيدونَ؛ لورود سبب البناء عليهما، وهو النداء، فلم تكن التثنيةُ والجمع في باب النداء معارِضَةً سبب البناء[٣].

---

(١) المقاصد الشافية ٣٩٩/١ مع تصرف يسير. وينظر شرح الجمل ١٣٨/١.

(٢) المقاصد الشافية ٣٩٩/١. وينظر سر صناعة الإعراب ٤٦٨/٢، والخصائص ٢٩٧/٢.

(٣) ينظر شرح التسهيل ١٩١/١، وحاشية الشيخ ياسين على التصريح ٦٧/١.

ويُرَدُّ على هذا بأن تَوَغَّلها في شبه الحرف ما زال باقيا؛ لأنها لم تدخلها تثنية قياسية، وإنما مثناها ألفاظ مرتجلة صيغت للتثنية[١]، وقد سبقت الأدلة على هذا.

ومن هنا نرى أن الرأي الراجح في هذه المسألة هو القول ببناء مثنى اسم الإشارة "ذان" و"تان"؛ لقوة أدلة القول ببنائها، لكن لا يمنع عندما نُدَرِّس الطلاب المبتدئين أن نذكر لهم أنهما معربان؛ من باب التسهيل، وجَرْيًا على صنيع بعض المؤلفين، كابن جني[٢]، والزمخشري[٣]، والجزولي[٤]، وأبي حيان الأندلسي[٥]، وابن هشام الأنصاري[٦].

* * *

(١) ينظر الخصائص ٢٩٧/٢، وعلل التثنية ص ٧٦، وشرح المقدمة المحسبة ١٣١/١، وشرح اللمع لابن برهان ٣٢١/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٧٤/٢، والتذييل والتكميل ١٨٥/٣، وتوضيح المقاصد ٣٢٤/١، والمقاصد الشافية ١٧٢/١.

(٢) اللمع ص ١٠٤، والخصائص ٢٩٧/٢.

(٣) المفصل ص ١٣٦.

(٤) المقدمة الجزولية ص ٦٨.

(٥) منهج السالك ١١٢/١.

(٦) شرح شذور الذهب ص ١٤٩ و ١٨٢، وشرح قطر الندى ص ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠.

"اللَّذَانِ" و"اللَّتَانِ"

اتَّفق العلماء على أن الأسماء الموصولة مبنيَّة ما عدا "اللَّذَيْنِ" و"اللَّتَيْنِ" و"الَّذِينَ" ففيها خلاف سيأتي ذكره.

ويرى جمهور العلماء أن سبب بناء الأسماء الموصولة هو شبهها بالحرف في الافتقار، ولهم في التعبير عن هذه العلَّة إحدى الصور الآتية[1]:

أنها بُنِيَتْ لمشابهتها الحرفَ من جهة دلالتها على معنًى في غيرها، وهو الصلة، كما أن الحرف يدل على معنى في غيره[2].

أو أنها بُنِيَتْ لشبهها بالحرف من جهة عدم تمامها إلا بغيرها؛ لأنها وُضعت في الأصل مفتقرةً في دلالتها على مُسمَّاها إلى الصلة والعائد ليُبَيِّنا معناها، كما أن الحرف وُضع في الأصل مفتقرًا في بيان دلالته إلى ذكر متعلَّقه؛ لأن الحروف وُضعت لنسبة معاني الأفعال إلى الأسماء[3].

---

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٢٧/١، وأسرار العربية ص ٣٣٠، وكشف المشكل ١٩٥/١، و ١٨٧/٢ و ١٨٩، وشرح المفصل ١٣٨/٣، وشرح الرضي ٤٧١/٢، والتذييل والتكميل ٢١٤/٣.

(٢) ينظر كشف المشكل ١٨٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب ١١٣/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٣.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٧٧/٢، والمرتجل ص ١٠١ و ٢٨٦، وأمالي ابن الحاجب ٧٦٨/٢، والبسيط في شرح الجمل ٢٨١/١، وتوضيح المقاصد ٥٤/١، والمقاصد الشافية ٨٢/١، والنجم الثاقب ٦٦٦/٢، وتنبيه الطلبة على معاني الألفية ١٩٥/١، والتصريح ٥٢/١.

أو أنها بُنيت لأنَّها نواقص لا تَتِمُّ إلا بِمَا تُوصَل بِهِ، فهي كبعضِ الْكَلِمَة، وبعضِ الْكَلِمَة مبني لا يستحِقُّ الإعرابَ[١].

وقيل[٢]: بُنيت لشبهها بالحرف من جهة الوضع، مثل: مَنْ، ومَا، وأَلْ، وحُمِل باقي الأسماء الموصولة عليها.

وقال الأخفش الأصغر والسُّهيلي: بُنِيَتْ لإبهامها في الدلالة؛ لأن الاسم الموصول مبهم يقع على كل شيء، ويدخل على كل شيء فأشبه الحرف؛ لأن الحروف أعراض تعترض في الأشياء كلها[٣].

أما ما دَلَّ على المثنى من الاسماء الموصولة "اللَّذَانِ" و"اللَّتَانِ" فقد اختُلِفَ في حكمه بين البناء والإعراب مثل اختلافهم في بناء ما دَلَّ على المثنى من اسم الإشارة "ذَيْنِ" و"تَيْنِ" نفسه، وذلك على النحو الآتي[٤]:

القول الأول: وهو لابن كيسان وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله فَيَرَيَانِ أن جميع الأسماء الموصولة مبنية بما فيها ما دَلَّ على المثنى، وأن ما دَلَّ

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٧١/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٧٧/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٢٨/١، والمرتجل ص ١٠١ و ٢٨٦، وأسرار العربية ص ٣٣٠، واللباب ١١٣/٢، وشرح المفصل ١٣٨/٣.

(٢) ينظر النجم الثاقب ٦٦٦/٢.

(٣) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٧٧/٢، وشرح الكتاب ٦٤/٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٤٠/١، ونتائج الفكر ص ١٧٩، والمقاصد الشافية ٨٧/١ و ٢٦٩.

(٤) ينظر الكتاب ٤١١/٣، والمقتصد في شرح التكملة ٣٨٨/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٨١/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، والكناش ٢٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٣، والمقاصد الشافية ٣٩٨/١ و ٤٢٧، والتصريح ٦٧/١ و ١٣١.

على المثنى من الأسماء الموصولة لم يُستعمل إلا بالألف، وذكر شيخ الإسلام أنها لغة قريش والعرب[١]، واحتج بعدم ورود المثنى من الاسم الموصول بالياء في كلام العرب.

القول الثاني: أنهما معربان إعراب المثنى، وإلى هذا ذهب الزَّجَّاج والسُّهَيْلِيُّ وابن الخبَّاز وابن مالك وابن القيِّم[٢]، واتَّجه أصحاب هذا الرأي اتجاهين:

أولهما: أنهما مثنيان حقيقة.

ثانيهما: أنهما ملحقان بالمثنى وليسا مثنَّيَيْنِ حقيقة[٣]، كما مَرَّ في "ذان" و"تان".

القول الثالث: أن ما دَلَّ على المثنى من الاسم الموصول مبنيٌّ لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع، فـ"اللَّذَان" و"اللَّتَان" صيغتان مرتجلتان للرفع، و"اللَّذَيْنِ" و"اللَّتَيْنِ" صيغتان مرتجلتان للنصب والجر، كما هو مُبَيَّنٌ في "ذان" و"تان"، وهذا قول المحققين[٤].

---

(١) ينظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٥٥/١٥.

(٢) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٥، ومعاني القرآن وإعرابه ٧١/١، ونتائج الفكر ص ١٧٩، وتوجيه اللمع ص ٤٨٨، وشرح التسهيل ١٩١/١، وبدائع الفوائد ١١٨/١.

(٣) هذا رأي الدكتور محمد خير حلواني في كتابه النحو الميسر ١١٦/١.

(٤) ينظر المسائل البصريات ٨٥٢/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، وعلل التثنية ص ٧٦، وشرح المقدمة المحسبة ١٣١/١، وكتاب البيان في شرح اللمع ص ٧٤ و ٣٥٨، واللباب ٩٨/١، والمغني لابن فلاح ١٨/٢، والكناش ٢٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٣ و ١٨٥، والمقاصد الشافية ١٧٢/١ و ٣٩٨ و ٤٢٧، والتصريح ٦٧/١.

واستدل أصحاب هذا القول بالأدلة نفسها التي مرَّت معنا والتي استدل بها القائلون ببناء المثنى من اسم الإشارة "ذَيْنِ" و"تَيْنِ".

والقول الراجح في هذه المسألة –كما مرَّ معنا في مسألة "ذَيْنِ" و"تَيْنِ"– هو القول ببناء الاسم الموصول الدالِّ على مثنى "اللَّذَانِ" و"اللَّتَان"؛ لقوة أدلة القائلين ببنائها، لكن لا يمنع حينما نُدَرِّس الطلاب المبتدئين أن نذكر لهم أن المثنى من الاسم الموصول مُعرَبٌ؛ من باب التسهيل، وجَرْيًا على صنيع بعض المؤلفين، كابن جني[١] والزمخشري[٢] والجزولي[٣] وابن هشام الأنصاري[٤].

* * *

(١) اللمع ص ١٨٨، والخصائص ٢٩٧/٢.

(٢) المفصل ص ١٣٧.

(٣) المقدمة الجزولية ص ٥٣.

(٤) شرح شذور الذهب ص ١٤٩ و ١٨٧، وشرح قطر الندى ص ١٠٠.

"الَّذِينَ"

"الَّذِينَ" اسمٌ موصولٌ يُستعمل لجمع الذكور، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾[1]، وهو عند جمهور العرب مبني على الفتح، وهي اللغة العُلْيَا التي نزل القرآن الكريم بها[2].

وخالف الطائيون جمهورَ العرب فاستعملوها بالواو في الرفع، وبالياء في الجر والنصب، فيقولون: نُصِرَ اللَّذُونَ آمنوا على الَّذِينَ كفروا[3]، ووافقتهم على هذا هُذَيل وعُقَيْل[4] وكِنَانَة[5] وبعض بني أَسَد[6]. ومن شواهد استعمالها بالواو في الرفع قَوْلُ الشاعر:

نحن اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٨٣.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣١١/١، ومعاني القرآن للأخفش ١٤/٢، والأصول ٢٦٢/٢، والأزهية ص ٢٩٧، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، والبديع ٢٣٦/٢، وتنبيه الطلبة ٣٠٢/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، والتذييل ٣١/٣، والارتشاف ١٠٠٤/٢، وتوضيح المقاصد ٢١٤/١، والمساعد ١٤٢/١، وتعليق الفرائد ١٩١/٢.

(٤) ينظر كتاب فيه لغات القرآن ص ١٢، والأزهية ص ٢٩٨، وأمالي ابن الشجري ٥٦/٣، وشرح التسهيل ١٩٢/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٣، والتذييل ٣١/٣، والارتشاف ١٠٠٤/٢، والمساعد ١٤٢/١.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢.

(٦) ينظر كتاب الإبانة في اللغة العربية ١٨١/٢، وإرشاد السالك ١٤٤/١.

يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا[1]

وقَوْلُ الشاعر:

وبنو نُوَيْجِيَةَ اللَّذُونَ كأنَّهُمْ مُعْطٌ مُخَدَّمَةٌ مِنَ الْخِزَّانِ[2]

وقَوْلُ الشاعر:

قومي اللَّذُو بعُكاظٍ طَيَّرُوا شَرَرَا من رُوسِ قومِكَ ضَرْبًا بالْمَصَاقِيلِ[3]

وقَوْلُ رجل من بني عُقَيْل: هم اللَّذُونَ قالوا ذلك[4].

ويلاحظ تفرُّقُ هذه الظاهرة في الجزيرة العربية؛ إذ وُجِدَت لدى القبائل القحطانية كطَيِّئٍ وكِنَانَة، ولدى القبائل العدنانية كهُذَيل وعُقَيْل وأَسَد، وتعدُّدُ

---

(١) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما لأبي حَرْبِ بنِ الأَعْلَمِ العُقَيْلِيّ. ينظر نوادر أبي زيد ص ٢٣٩، وكتاب شعراء بني عقيل وشعرهم ٥٢/٢، ونُسِبَ لرؤبة، وهو في ملحق ديوانه ص ١٧٢. ونُسِبَ أيضا لِلَيْلَى الأَخْيَلِيَّة، وهو في ديوانها ص ٦١.

(٢) هذا بيت من الكامل، لم أقف على قائله.

الْمُعْط: جَمْعُ أَمْعَط، وهو مَنْ سقط شَعْرُهُ. والْمُخَدَّم: الأبيض الأطراف. والْخِزَّان: جَمْعُ خُزَز، وهو ذَكَرُ الأرانبِ.

(٣) هذا بيت من البسيط، وهو لأُمَيَّة بن حُرْثان بن الأَسْكَر الكِنَانِيّ، وهو شاعرٌ فارسٌ مخضرَمٌ. ينظر الخزانة ١٤/٦ و ١٧.

الشَّرَر: جمع شَرَرَة، وهو ما يَتَطَايَرُ من النار. والْمَصَاقيل: جمع مَصْقُول، والصَّقْلُ: جِلاء الحديد وتحديده، أي: جَعْلُهُ قاطعا. وأراد به كل آلة حديدٍ من السِّلَاح، مثل السَّيْف والسِّنَان. خزانة الأدب ١٧/٦.

وحُذفت النون من الاسم الموصول "اللذون" تخفيفا؛ لطول الاسم بالصلة. ينظر الكتاب ١٨٦/١، والمقتضب ١٤٥/٤، وشرح الرضي ٢٠/٣.

(٤) نوادر أبي زيد ص ٣١٧.

أماكن استعمالها، فهُذَيل كانت تسكن الطائف[١]، وكِنَانَة كانت ديارهم في جهات مكة المكرمة[٢]، وطَيِّئٌ نزلوا عند جَبَلَيْ أَجَأ وسَلْمَى[٣] في مدينة حائل السعودية الآن، وبنو أسد كانت تجاورهم[٤]، أما عُقَيْل فكانت مساكنهم بالبحرين[٥]، وهذا يدلُّ على أصالة هذه الظاهرة، ووجودها في اللغة العربية منذ القِدَم.

واختلف العلماء في توجيه لغة هذه القبائل على قولين:

أولهما: أن "اللَّذُونَ" معربة إعراب جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به، واستدلوا بما يلي:

الأول: اختلاف أواخرها بحسب تغيُّر موقعها الإعرابي[٦]، كما مَرَّ في الشواهد السابقة.

الثاني: أنها جُمِعَت، والجمع من خصائص الأسماء المعرَبَة، كما أن "أيًّا" أُعْرِبَت لمعارضةِ إضافَتِهَا شَبَهَهَا بالحروف[٧].

---

(١) ينظر نهاية الأرب ص ٤٣٥.

(٢) المرجع السابق ص ٤٠٨.

(٣) ينظر نهاية الأرب ص ٣٢٦.

(٤) المرجع السابق ص ٣٧.

(٥) ينظر نهاية الأرب ص ٣٦٦.

(٦) ينظر مفتاح العلوم ص ٧٨، وتوجيه اللمع ص ٤٨٩، وشرح التسهيل ١٩١/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٣، والتذييل والتكميل ٣١/٣، والهمع ٢٨٥/١.

(٧) ينظر توجيه اللمع ص ٤٨٩، وشرح التسهيل ١٩١/١ و ٢٧٣، والمقاصد الشافية ٤٣٧/١، وتعليق الفرائد ١٨٩/٢، والتصريح ١٣٣/١.

الثالث: أن الجمع السالم يفتقر إلى علامةٍ، وهي الواو في الرفع والياء في الجر والنصب، وهي لا تدلُّ على الجمع إلا وهي دالَّةٌ على الإعراب(١).

الرابع: أن "الَّذِينَ" إذا استعملت بالواو كُتب بلامين "اللذون"؛ فرقاً بينها وبين المبني(٢)؛ لأن "الَّذِينَ" في حالة بنائه شبيهٌ بالحرف، فآثروا عدم ظهور "أل" خَطًّا مع ما يُشبِهُ الحرف؛ لأن "أل" مختصة بالدخول على الأسماء، وأظهروها حالة الإعراب؛ لأن شَبَهَ الحرف زال(٣).

ثانيهما: أنها مبنية؛ لقيام علة البناء فيها كما في المفرد، فـ"اللَّذُونَ" صيغة مرتجلة للرفع، و"الَّذِينَ" صيغة مرتجلة للجر والنصب، وهذا قول المحققين(٤)، وقد استدلوا ببعض أدلة القائلين ببناء "ذان وتان"، وإيجازها كما يلي:

الأول: أنه يُشترط لجمع الاسم تنكيرُ مفردِهِ(٥)؛ ولهذا يبقى على تنكيره بعد جمعه، فإذا أُريد تعريفه عُرِّف بـ"أل" أو الإضافة، نحو: المُحَمَّدُون، وزَيْدُو

(١) ينظر معاني القرآن للأخفش ١٥/١، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٦/٢، ومفتاح العلوم ص ١٥١.

(٢) ينظر حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٠٨/١، وحاشية الدسوقي على المغني ٦٥/٢.

(٣) ينظر حاشية الشمني على المغني ١٣٣/٢، وحاشية ياسين على مجيب الندا ٢٠٨/١، وحاشية الدسوقي على المغني ٦٥/٢.

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، واللباب ١١٩/٢، وشرح ألفية ابن معط ٦٩٢/١، والكناش ٢٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٣، ومنهج السالك ١٢٠/١.

(٥) ينظر الكتاب ١٠٣/٢، والبسيط ٢٤٦/١، وارتشاف الضرب ٥٥١/٢، وتوضيح المقاصد ٨٢/١، والمقاصد الشافية ١٦٠/١.

العائلةِ، والموصولات لا يُتَصَوَّرُ تنكيرها؛ لأن موجبَ تعريفِهَا لازمٌ لها، وهو الألف واللام أو الصلة، فلمَّا لم يُتَصَوَّر تنكيرها لم يُتَصَوَّر جمعها(١).

الثاني: أن العرب مُجمِعُون على بناء مفرد الاسم الموصول، ومعلوم أن من شروطِ جمعِ الاسمِ إعرابَ مفردِهِ؛ لأن علامة الجمع السالم لا بُدَّ أن تتغير بالعوامل؛ ولهذا فالاسم الذي لم يَصِحَّ إعرابُهُ من باب أولى ألا يَصِحَّ جمعُهُ(٢).

الثالث: أن الأسماء الموصولة مما تَوَغَّل في شبه الحرف، والجمعُ بمعزلٍ عن الحروف؛ ولذا فالقياس يقتضي أن تكون جموع الأسماء الموصولة جموعًا لفظيَّة لا حقيقيَّة، وبخاصة مع وجود علَّة البناء فيها(٣).

ومن هذه الأدلة نرى أن "اللَّذُونَ" جمعٌ لفظيٌّ لا حقيقيٌّ، أي: أنه صِيَغةُ جَمْعٍ وليس جمعاً صحيحاً، وجاء على صورة جمع المذكر السالم لأن في "الذين" شَبَهًا بـ"الشَّجِينَ" في اللفظ وبعض المعنى(٤)، فأُجرِيَ مُجراه في جمع المذكر السالم مراعاةً للتشاكل الصوري بينهما(٥)؛ وبهذا تسقط الأدلة الثلاثة الأولى من أدلة القائلين بإعرابها، أما الدليل الرابع وهو كتابتها بلامين فيُجاب عنه بأن التَّلَفُّظَ بهذه الكلمة والحكمَ بإعرابها أو بنائها سابق على كتابتها

---

(١) ينظر سر الصناعة ٤٦٦/٢، والخصائص ٢٩٧/٢، والمقتصد في شرح التكملة ٣٨٨/١، والإنصاف ٦٧٤/٢، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٥/٢، والتذييل والتكميل ٢٨/٣.

(٢) ينظر سر الصناعة ٤٦٦/٢، والمتبع في شرح اللمع ٦٣٥/٢.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٣٩٩/١.

(٤) أي: أن وزن "لَذِي" موافق لوزن "شَجٍ"، و"الَّذِينَ" موافق لوزن "الشَّجِينَ"، فمن هنا تشابها في اللفظ، و"الَّذِينَ" و"الشَّجِينَ" يدلان على العاقل، فبهذا تشابها في بعض المعنى. ينظر شرح التسهيل ١٩١/١.

(٥) ينظر شرح الكافية الشافية ٢٥٨/١، ونتائج التحصيل ٧٢١/٢.

بمئات السنين[١]، والكتابةُ – إذا أردنا أن تكون دليلا على الإعراب – يجب أن تكون مقارِنَةً لبداية التلفُّظ بها.

وأجاب الشيخ ياسين الحمصي على استدلالهم هذا فقال بعد أن ذَكَرَهُ[٢]:"لكنَّ المقرَّرَ في علم الرسم أن لام التعريف تُحذف من الموصول إلا مثنى "الذي" خاصَّةً فَتَثْبُتُ فيه؛ فرقًا بين الجمع وبينه"[٣].

وذكر الرضي تبعا لابن الحاجب[٤] أن لام التعريف تبقى أيضا في "(اللاءون) وأخواتها، وهي: اللاتي، واللائي، واللواتي، واللواءِ؛ وذلك لأنها أُجريت مُجرَى (اللاءِ) الذي لو كُتب بلامٍ واحدةٍ لالتبس بـ(أَلاَ)"[٥].

وقد مَرَّ بنا في مبحث "ذان وتان" أجوبة القائلين بإعرابها وردود القائلين ببنائها.

* * *

(١) ينظر رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية ص ٤٧، والخط والكتابة في الحضارة العربية ص ٢٢، والكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط ص ٢٦.

(٢) حاشية ياسين على مجيب الندا ٢٠٨/١.

(٣) ينظر في هذا أدب الكاتب ص ٢٤٣، وعمدة الكتاب ص ١٧٢.

(٤) الشافية ص ١٤٤.

(٥) شرح الشافية ٣٣٠/٣، بتصرف يسير. وينظر الكناش ٣٥٧/٢.

"اللَّائِينَ"

"اللَّائِينَ" اسمٌ موصولٌ جمعٌ لـ"اللاءِ"، و"اللاءِ" جمعٌ لـ"التي"، و"التي" اسمٌ موصولٌ موضوعٌ للمفرد المؤنث العاقلِ، وغيرِهِ، نحو قوله تعالى:﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾(١)، وقوله تعالى:﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُۚ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ يَنزَغُ بَيْنَهُمْۚ﴾(٢).

و"اللَّائِي" يُستعمل لجمع المؤنث العاقل كثيراً، وهو الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَۚ﴾(٣)، ونحو قول الشاعر:

مِنَ اللَّاءِ لم يَحْجُجْنَ يَبْغِينَ حِسْبَةً ولكنْ لِيَقْتُلْنَ البريءَ المغَفَّلا(٤)

وورد استعماله لجمع المذكر العاقل قليلا(٥)، نحو قراءة ابن مسعودٍ ﷺ قولَهُ تعالى: ﴿لِلَّذِي ءَالَوْا مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍۖ﴾(٦)، ونحو قول الشاعر:

---

(١) سورة المجادلة، من الآية الأولى.

(٢) سورة الإسراء، الآية ٥٣.

(٣) سورة الطلاق، من الآية ٤.

(٤) هذا بيت من الطويل، وهو للعرجي. ينظر ديوانه ص ٧٤.

(٥) ينظر أمالي ابن الشجري ٥٨/٣، وتوجيه اللمع ص ٤٩٠، وشرح التسهيل ١٩٣/١، وشرح الكافية الشافية ٢٥٨/١، وشرح الألفية لابن الناظم ص ٨٤، والكناش ٢٦٥/١، وارتشاف الضرب ١٠٠٤/٢، وتوضيح المقاصد ٢١٧/١، والمقاصد الشافية ٤٣٩/١، وتنبيه الطلبة ٣٠٣/١.

(٦) سورة البقرة، من الآية ٢٢٦. وتنظر القراءة في كتاب فيه لغات القرآن للفراء ص ١٤١.

فما آباؤنا بِأَمَنَّ مِنْهُ عَلَيْنَا الَّلاءِ قَدْ مَهَدُوا الْحُجُورَا[1]

واستعمل بعض هذيل "اللَّائِينَ" مثل استعمالهم "الذين"، فاستعملوها للمذكر للتشاكل الصوري بينه وبين جمع المذكر السالم، وبالواو في الرفع، وبالياء في الجر والنصب[2]، فيقولون:"لُعِنَ اللاءون كفروا"[3]، ومن شواهده قول الشاعر:

هُمُ الَّلاءُوْنَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي بِمَرْوِ الشَّاهِجَانِ وَهُمْ جَنَاحِي[4]

وقول الشاعر:

أَلَمَّا تَعْجَبِي وَتَرَيْ بَطِيطَا مِنَ اللائِينَ فِي الْحِقَبِ الْخَوَالِي[5]

---

(١) هذا بيت من الوافر، وهو لرجل من سُلَيم لم أقف على اسمه. ينظر كتاب فيه لغات القرآن ص ١٤١، والأزهية ص ٣٠١.

قال العيني في المقاصد النحوية ٣٩٤/١: "والْحُجُور: جمع حِجْرٍ الإنسان -بفتح الحاء وكسرها-. ومعنى البيت: ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا، ومَهَّدُوا أمرنا، وجعلوا حُجُورَهُم لنا كالْمَهْد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح".

(٢) ينظر كتاب فيه لغات القرآن ص ١٤١، والأزهية ص ٣٠٠، وأمالي ابن الشجري ٥٨/٣، وكتاب الإبانة في اللغة العربية ١٨٢/٢، ومُثُل المقرب ص ١١٢، وشرح التسهيل ١٩٢/١ و ١٩٤، والتذييل والتكميل ٣٦/٣، وارتشاف الضرب ١٠٠٥/٢، والمقاصد الشافية ٤٤٢/١، وتعليق الفرائد ١٩٤/٢.

(٣) ينظر شرح الكافية الشافية ٢٥٨/١.

(٤) هذا بيت من الوافر، وهو لرجل من هذيل، لم أقف على اسمه. ينظر أمالي ابن الشجري ٥٨/٣، والمغني ص ٥٣٥.

والغُلُّ: واحد الأَغْلال. وَمَرْوُ الشَّاهِجَانِ: هي مَرْوُ العظمى، أشهر مدن خُرَاسَانَ وَقَصَبَتُهَا. ينظر معجم البلدان ١٣٢/٥.

(٥) هذا بيت من الوافر، وهو للكُمَيْت بن زيد الأسدي. ينظر ديوانه ٣٧٢/٢.

البَطِيط: الْعَجَب.

وقول الشاعر:

وإنَّا مِنَ اللائِين إن قَدَرُوا عَفَوْا وإنْ أَتْرَبُوا جادُوا وإن تَرِبُوا عَفُّوا[١]

وجمهور هذيل يقولون:"اللائين" في الأحوال الثلاثة[٢].

واختلف العلماء في توجيه هذه اللغة على قولين:

أولهما: أنها معربةٌ إعرابَ جمع المذكر السالم؛ لأنها ملحقة به.

ثانيهما: أنها مبنية؛ لقيام علة البناء فيها كما في المفرد.

واستدل كل فريق بالأدلة المذكورة في توجيه لغة "الَّذُونَ".

والرأي الراجح في هذه المسألة ومسألة "الَّذُونَ" هو أنهما مبنيَّتان؛ لقوة أدلة القائلين به، وأن ألفاظها صيغةٌ مرتجلة للجمع[٣]، لكن لا يمنع حينما نُدَرِّس الطلاب المبتدئين أن نذكر لهم أنهما مُعرَبان؛ من باب التسهيل، وجَرْيًا على صنيع بعض المؤلفين، كالزمخشري[٤] والجزولي[٥] والسكَّاكي[٦] وابن هشام الأنصاري[٧] والسيوطي[٨].

* * *

(١) هذا بيت من الطويل، لم أقف على قائله.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٢٧/٣، والارتشاف ١٠٠٤/٢، وتعليق الفرائد ١٩٤/٢.

(٣) ينظر الخصائص ٢٩٧/٢، والكناش ٢٦٥/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٣.

(٤) المفصل ص ١٣٧.

(٥) المقدمة الجزولية ص ٥٣.

(٦) مفتاح العلوم ص ٧٨.

(٧) شرح شذور الذهب ص ١٤٩ و ١٨٨، وشرح قطر الندى ص ١٠١.

(٨) الهمع ٢٨٥/١ و ٢٨٧.

النتائج:

بعد قراءة هذا البحث يمكننا أن نستخلص في نهايته أهم نتائجه، وهي:

١ ـ يُبنى الاسم إذا شابَهَ الحرف؛ ولذا فالأسماء المبهمة –أسماء الإشارة والموصولة– مبنية، إما لتضمنها معنى الحرف، وإما لمشابهتها الحرف وضعاً أو افتقاراً، وإما لإبهامها.

٢ ـ اختلف العلماء في مثنى الأسماء المبهمة وبعض جموع الاسم الموصول هل هي مبنيَّةٌ أو معربة؟ والراجح أنها مبنيَّةٌ؛ لقوة أدلة القائلين ببنائها.

٣ ـ لابن كيسان وشيخ الإسلام ابن تيمية –رحمهما الله– في هذه المسألة رأيٌ تفرَّدا به، وهو أن جميع الأسماء المبهمة مبنية بما فيها المثنى، وأن المثنى منها لم يُستعمل إلا بالألف "ذَانِ" و"اللَّذَانِ"؛ واعتمد شيخ الإسلام على منهجه في أن تقعيد القواعد النحوية يُبني على النَّقْل الثَّابت، فإذا اجتمع معه التَّوَاتُرُ في اللَّفْظ والرَّسْم كآيات القرآن لم يُعْدَل عنه. ولا يُسَلَّم لابن تيمية وابن كيسان ما ذهبا إليه.

٤ ـ لم يتَّجِه ابن مالك وغيره في هذه المسألة إلى وجوب إجراء الباب مُجرًى واحدًا؛ طردا للقاعدة، فَرَأَوْا أن مثنى الأسماء المبهمة وبعض جموع الاسم الموصول معربة؛ بناء على الاستعمال اللغوي، وخالفوا رأي الجمهور القائلين ببنائها، رغم قوة أدلتهم.

٥ ـ ظهر في الدرس النحوي الاتجاه إلى تسهيل النحو؛ إذ رأينا بعض النحاة يذكر أن مثنى الأسماء المبهمة وبعض جموع الاسم الموصول معربة، من باب تيسير تعليم النحو على الطلاب، على الرغم من ذكرهم في كتبٍ أخرى لهم أنها مبنية، واحتجاجهم لبنائها.

٦ ـ تفرُّقُ ظاهرة استعمال المبني في صورة المُعْرَب من الأسماء المُبْهَمَة في الجزيرة العربية، فقد وُجِدَت لدى القبائل القحطانية والعدنانية، وتعدَّدت أماكن استعمالها؛ مما يدلُّ على قِدَم هذه الظاهرة وأصالتها في اللغة العربية.

٧ ـ ينشأ الخلاف النحوي أحيانا من تفسير العلماء للظاهرة اللغوية، كما هو الحاصل في خلافهم في إعراب مثنى الأسماء المبهمة، وأحيانا ينشأ من اختلاف الاستعمال اللغوي لدى القبائل العربية، كما هو الواقع في خلافهم في إعراب بعض جموع الاسم الموصول الناشئ عن اختلاف استعمالها لدى بعض القبائل العربية.

* * *

المصادر والمراجع

١ – أدب الكاتب، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ.

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، راجعه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٩ م.

٣ – إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية، تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، نشر أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.

٤ – الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع مجمع اللغة العربية في دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ.

٥ – أسرار العربية، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، طباعة ونشر دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

٦ – الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ.

٧ – إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٨ – الأغاني، لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصبهاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، طبع دار الشعب، ١٣٨٩ هـ.

٩ – أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق الدكتور فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ.

١٠ – أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي بن الشجري، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، نشر مكتبة الخانجي.

١١ – إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، طباعة ونشر دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

١٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٣ – الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢ م.
١٤ – البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي الغرناطي، تحقيق صدقي محمد جميل، نشر دار الفكر، بيروت، تاريخ الطباعة سنة ١٤٢٠ هـ.
١٥ – بدائع الفوائد، للإمام العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق معروف مصطفى زريق وزميلَيْه، طباعة ونشر دار الخير، بيروت، توزيع دار الخاني، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.
١٦ – البديع في علم العربية، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، المعروف بابن الأثير، تحقيق ودراسة د. فتحي أحمد علي الدين، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
١٧ – البسيط في شرح جمل الزجاجي، لعبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
١٨ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
١٩ – كتاب البيان في شرح اللمع، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي، تحقيق د. علاء الدين حَمْوَيْة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ، نشر دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن.
٢٠ – التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، الجزء الأول ١٤١٨هـ.
٢١ – التسهيل = تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
٢٢ – التصريح بمضمون التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٢٣ – تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بن أبي بكر الدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٤ – تنبيه الطلبة على معاني الألفية، لسعيد بن سليمان الكرَّامي السِّملالي السُّوسي، تحقيق الدكتور خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.
٢٥ – تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق مجموعة من الأساتذة، القاهرة، ١٩٦٤ م.
٢٦ – توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق د. فايز زكي محمد دياب، نشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ هـ.
٢٧ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ.
٢٨ – جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر الداني تحقيق مجموعة من المحققين، نشر جامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
٢٩ – حاشية الدسوقي على المغني، لمصطفى بن محمد الدسوقي، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، ١٣٨٦ هـ.
٣٠ – حاشية الشُّمُنِّي على المغني = المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، تأليف تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنِّي، المطبعة البهية بمصر، ١٣٠٥ هـ.
٣١ – حاشية الشيخ ياسين على التصريح، تأليف الشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي، مطبوع على هامش التصريح، طباعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
٣٢ – حاشية الشيخ ياسين على مجيب الندا، للشيخ ياسين بن زين الدين الحمصي، مطبوع على هامش مجيب الندا للفاكهي، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ.
٣٣ – حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، مطبوع بهامش شرح الأشموني، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣٤ – الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٣٥ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٣٦ – الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
٣٧ – الخط والكتابة في الحضارة العربية، ليحيى وهيب الجبوري، بيروت، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.
٣٨ – ديوان الأدب، لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ.
٣٩ – ديوان رؤبة بن العجاج، اعتناء وليم بن الورد البروسي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
٤٠ – ديوان العرجي، رواية أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق خضر الطائي ورشيد العبيدي، الشركة الإسلامية للطباعة والنشر المحدودة، بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٧٥ هـ.
٤١ – ديوان الكميت بن زيد الأسدي = شعر الكميت بن زيد الأسدي، جمعه وحققه الدكتور داود سلوم، بغداد، ١٩٧٠ م.
٤٢ – ديوان لَيْلَى الأَخْيَلِيَّة، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية، بغداد، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ.
٤٣ – رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية، لغانم قدُّوري الحمد، بغداد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
٤٤ – السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة.
٤٥ – سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٤٦ – سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلم الدين أبي الحسن علي بن محمد السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دمشق، ١٤٠٣هـ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤٧ – الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
٤٨ – شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، المعروف بابن الناظم، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، طباعة دار الجيل، بيروت.
٤٩ – شرح ألفية ابن مالك، لمحمد بن أحمد بن علي بن جابر الهوَّاري الأندلسي، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة ١٤٢٠ هـ.
٥٠ – شرح ألفية ابن معط، لعبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي، تحقيق الدكتور علي موسى الشوملي، مطابع الفرزدق، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ، نشر مكتبة الخريجي.
٥١ – شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، هجر لطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
٥٢ – شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إياز، تحقيق أ. د. هادي نهر وأ. د. هلال ناجي المحامي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
٥٣ – شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، الموصل، ١٤٠٢ هـ.
٥٤ – شرح الحدود النحوية، لجمال الدين بن عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق الدكتور صالح بن حسين العايد، طبع ونشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١ هـ.
٥٥ – شرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، نشر جامعة بنغازي، ليبيا.
٥٦ – شرح الشافية، للرضي الأستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٢ هـ.
٥٧ – شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى في مكة المكرمة.

٥٨ – شرح اللمحة البدرية في علم العربية، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٧ م.
٥٩ – شرح اللمع، لعبد الواحد بن بَرْهَان العكبري، تحقيق الدكتور فائز فارس، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م.
٦٠ – شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
٦١ – شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش، تصوير مكتبة المتنبي عن الطبعة المنيرية، القاهرة.
٦٢ – شرح المقدمة الجزولية الكبير، للأستاذ أبي علي عمر بن محمد الشلوبين، تحقيق الدكتور تركي بن سهو العتيبي، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، نشر مكتبة الرشد، الرياض.
٦٣ – شرح المقدمة الْمُحْسِبَة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق خالد عبد الكريم، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
٦٤ – شرح المكودي على ألفية ابن مالك، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تحقيق الدكتورة فاطمة الراجحي، نشر جامعة الكويت، ١٩٩٣ م.
٦٥ – شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد الغني الدقر، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
٦٦ – شرح شواهد الشافية، للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، حققه محمد نور الحسن وزميلَيْه، ١٣٩٥هـ مع شرح الشافية للرضي.
٦٧ – شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، الطبعة الحادية عشرة، ١٩٨٣ م.
٦٨ – شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.
٦٩ – شعر سُوَيْد بن كُرَاعٍ العُكْلِيّ، مجموع ضمن شعراء مقلُّون، جمع الدكتور حاتم صالح الضامن، طباعة ونشر عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
٧٠ – الصاحبي، لأحمد بن فارس، تحقيق أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٧١ – الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
٧٢ – صحيح مسلم، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٤هـ.
٧٣ – الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، تحقيق الدكتور محسن بن سالم العميري، طباعة ونشر مركز إحياء التراث الإسلامي في معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى في مكة، ١٤١٩هـ.
٧٤ – علل التثنية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق الدكتور صبيح التميمي، نشر مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
٧٥ – عمدة الكُتَّاب، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل النحوي، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، نشر دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
٧٦ – كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٧٧ – فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية = مجموع الفتاوى، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، جمع وتحقيق عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ.
٧٨ – الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، تحقيق الدكتور فيصل الحفيان، نشر مكتبة الرُّشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٧٩ – الكتاب، لإمام النحاة أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، المشهور بسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٨٠ – كتاب الإبانة في اللغة العربية، تأليف سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُّحَارِيّ، تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة وزملائه، نشر وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عُمَان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٨١ – شعراء بني عقيل وشعرهم في الجاهلية والإسلام، جمع وتحقيق الدكتور عبد العزيز بن محمد الفيصل، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
٨٢ – كتاب فيه لغات القرآن، للفراء أبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، ضبطه وصححه جابر بن عبد الله السريع، الكتاب منشور حاسوبياً عام ١٤٣٥ هـ ولم يُطبع.
٨٣ – الكتابة العربية من النقوش إلى الكتاب المخطوط، تأليف صالح بن إبراهيم الحسن، الرياض، دار الفيصل الثقافية، ١٤٢٤هـ.
٨٤ – كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، تحقيق الدكتور هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.
٨٥ – الكشف عن صاحب البسيط في النحو، تأليف الدكتور حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، السنة ٢٠، العددان ٧٧ و٧٨، محرم – جمادى الآخرة، ١٤٠٨هـ.
٨٦ – الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام، نشر المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م.
٨٧ – اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات والدكتور عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ، من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.
٨٨ – لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان.
٨٩ – اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق فائز فارس، نشر دار الكتب الثقافية، الكويت.
٩٠ – ما ينصرف وما لا ينصرف، للزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٣٩١ هـ.
٩١ – المبسوط في القراءات العشر، لأحمد بن الحسين الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٩٢ – المتَّبَع في شرح اللمع، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدكتور عبد الحميد حمد محمد الزَّويّ، نشر جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ م.

٩٣ – مُثُل المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق صلاح سعد محمد المليطي، طباعة ونشر دار الآفاق العربية بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
٩٤ – مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.
٩٥ – المرتجل في شرح الجمل، لعبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢ هـ.
٩٦ – المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين ابن عقيل، تحقيق الدكتور محمد كامل بركات، الجزء الأول والثاني طبع دار الفكر، دمشق، والجزء الثالث والرابع طبع دار المدني، جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.
٩٧ – المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
٩٨ – معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
٩٩ – معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ
١٠٠ – معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
١٠١ – معجم البلدان، لياقوت الحموي، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
١٠٢ – المغني في النحو، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي، طباعة ونشر دار الشئون الثقافية العامة بوزارة الثقافة والإعلام العراقية، بغداد، ١٩٩٩م.
١٠٣ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩ م.
١٠٤ – مفتاح العلوم، ليوسف بن أبي بكر السكاكي، تحقيق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ.

١٠٥ – المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتور فخر صالح قدارة، طباعة ونشر دار عمار للنشر والتوزيع، عمَّان، الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ.
١٠٦ – المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وزملائه، نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
١٠٧ – المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، وأ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، وأ. د. عبد العزيز محمد فاخر، نشر دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.
١٠٨ – المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، نشر وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
١٠٩ – المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله بن إبراهيم الدويش، نشر عمادة البحث العلمي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
١١٠ – المقتضب، لمحمد بن يزيد الثمالي الأزدي، المعروف بالمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.
١١١ – المقدمة الجزولية في النحو، لأبي موسى الجزولي، تحقيق الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
١١٢ – المقصور والممدود، لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم، تحقيق د. أحمد عبد المجيد هريدي، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
١١٣ – الملخَّص في ضبط قوانين العربيَّة، لأبي الحسين عُبَيْد الله بن أبي جعفر أحمد بن عُبَيْد الله بن محمد بن أبي الربيع الأشبيلي، تحقيق الدكتور علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١١٤ – منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي الغرناطي، تحقيق الدكتورين شريف عبد الكريم النجار ويس أبو

الهيجاء، نشر عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٥ م.
١١٥ – نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، لمحمد بن محمد بن أبي بكر المرابط الدلائي، تحقيق الدكتور مصطفى الصادق العربي، مطابع الثورة للطباعة والنشر، بنغازي، ليبيا.
١١٦ – نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض.
١١٧ – النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب، للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تحقيق الدكتور محمد جمعة حسن نبعة، نشر مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
١١٨ – النحو المُيَسَّر، تأليف الدكتور محمد خير حلواني، طباعة ونشر دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
١١٩ – النحو الوافي، تأليف عباس حسن، نشر دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة عشرة.
١٢٠ – نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأبي العباس أحمد بن علي بن أحمد القلقشندي، تحقيق إبراهيم الأبياري، نشر دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.
١٢١ – نوادر أبي زيد = النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق الدكتور محمد عبد القادر أحمد، طباعة دار الشروق، بيروت والقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠١ هـ.
١٢٢ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، نشر دار البحوث العلمية، الكويت، ١٤٠٠هـ.

* * *